«كابيتال إنتلجنس» تثبت تصنيف بيتك تركيا للعملات الأجنبية

ثبتت وكالة كابيتال انتلجنس للتصنيف الائتماني تصنيف العملات الأجنبية على المديين الطويل والقصير لبنك «بيتك ـ تركيا» عند +BB وB، على التوالي، مع تحديد الوكالة نظرة مستقبلية مستقرة لهذين التصنيفين.

محمود عيسى

إصدارات الكويت في ظل الفائدة المتدنية مغرية بفضل الاحتياطيات القوية

الصالح: وفرنا مليار دينار بفضل تقليل نفقات الوزارات

العجز للسنة المالية الحالية أقل بكثير من المقدر

إصدارات السندات العالمية في 2017.. والكويت عينت بنوكاً لإدارتها

17 مليار دينار إجمالي المبالغ المعتمدة للإنفاق الرأسمالي لعدة سنوات

الميزانية القادمة سيكون فيها نمو بحجم الإنفاق الرأسمالي

محمد عواضة

توقع نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح استكمال خطة اصدار السندات في الاسواق العالمية خلال 2017، مبينا ان هناك مستشارا لدراسة أفضل السبل لتمويل جزء من عجز الميزانية الحالية الذي نتج عن انخفاض أسعار النفط.

وأكد الصالح، في مقابلة مع قناة «العربية» على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، أن الكويت بصدد اختيار أفضل البنوك لتقديم المشورة لإصدار تلك السندات، لكن من الصعب تحديد الرقم حاليا، متوقعا أن تكون أسعار الفائدة منافسة جدا، خصوصا ان أسعار الفائدة مازالت متدنية جدا، واصدارات الكويت في ظل تلك الفائدة المتدنية ستكون مغرية بفضل الاحتياطات القوية.

أنس الصالح

الميزانية الحالية

وتوقع وزير المالية أن تكون نسبة العجز في الميزانية الحالية أقل بكثير من المقدرة، حيث كان العجز المتوقع عند 9,6 مليارات دينار بعد خصم التحويل لاحتياطيات للأجيال القادمة، وكان سعر النفط المقدر 35 دولارا للبرميل عند التصويت على الميزانية، لكن متوسط سعر النفط لسنة كاملة بات بحدود 42 دولارا، وهذا ما قد يقلص من نسبة العجز المقدر.

وأكد الصالح أن الكويت وضعت للسنة الثالثة سقفا لميزانية من أعلى رقم وصلت لها وهو 24 مليار دينار إلى 19 مليارا خلال السنتين الماضيتين، وقد لاحظنا أن الإنفاق الرأسمالي أكد قدرة الدولة على تنفيذ مشاريعها، حيث بلغ إجمالي المبالغ المعتمدة للإنفاق الرأسمالي نحو 17 مليار دينار لعدة سنوات، من ضمنها إنشاء 5 مستشفيات جديدة إضافة لتوسعة القدرة الاستيعابية لبعض المستشفيات الحالية، بالاضافة إلى انشاء محطات للطاقة الكهربائية كي تواكب التوسع الاسكاني، حيث تستهدف وزارة الكهرباء أكثر من 19 ألف ميغاواط، مقارنة بالقدرة الحالية البالغة 12 ألف ميغاواط، وبالتالي الميزانية القادمة سيكون فيها نمو بحجم الإنفاق الرأسمالي، متمنيا المحافظة على الانفاق الرأسمالي وزيادة نسبته.

الدعم والترشيد

وحول موضوع الدعم، قال الصالح ان الدعم يشكل 20٪ تقريبا من حجم الميزانية، ووفرنا نحو 1,1 مليار دينار عبر القرارات الادارية في الوزارات والمؤسسات العامة التي قللت من النفقات غير الضرورية مثل نفقات السفر وبعض المكافآت، موضحا أنه لا يوجد توجه لخفض الدعم وإنما ترشيده ليذهب لمستحقيه فقط، مؤكدا أن الرسوم الجديدة ليست لزيادة الايرادات بل لترشيد الاستهلاك ومواكبة قدرة الدولة على الاستدامة.

بنمو 7٪.. و«السعري» يسجل أعلى مستوى منذ مارس 2015

6,5 مليارات دولار مكاسب البورصة منذ بداية العام

ارتفاعات قياسية لمؤشرات السوق.. والأسهم القيادية الأكثر تداولاً

سيولة المحافظ والصناديق ترفع شهية المتداولين للشراء والتجميع

مستويات السيولة بالسوق تؤكد رغبة المستثمرين وتمسكهم الشرائي

محمود فاروق

واصلت بورصة الكويت زخمها في أسبوعها الثالث على التوالي من العام، لتسجل مؤشرات ومتغيرات السوق ارتفاعات تاريخية لم تشهدها منذ اكثر من 3 أعوام، بدعم من السيولة التي ضختها كبرى المحافظ والصناديق على مدار جلسات الأسبوع، ما يمثل دفعة إيجابية للسوق خلال الفترة المقبلة.

وحققت القيمة الرأسمالية مكاسب كبيرة منذ بداية العام، حيث بلغت المكاسب في الأسبوع الأول 330 مليون دينار، وفي الأسبوع الثاني بنحو 495 مليون دينار، وقفزت في الأسبوع الثالث بنحو 1,2 مليار دينار ليصل إجمالي المكاسب منذ بداية العام نحو 2 مليار دينار بما يعادل 6,5 مليارات دولار بنسبة ارتفاع 7٪ منذ بداية العام. وشهدت السيولة أعلى مستوى لها منذ يونيو 2013، عندما لامست السيولة في جلسة الأربعاء الماضي مستوى 75 مليون دينار.

اما مؤشرات السوق فقد شهدت ارتفاعات قياسية، حيث ارتفع المؤشر السعري 12٪، والمؤشر الوزني 7,4٪، أما كويت 15 فارتفع 7٪ منذ بداية العام.

وكان لافتا تجاوز المؤشر السعري مستويات المقاومة بسهولة ليكسب خلال الأسبوع نحو 328 نقطة جراء موجات الشراء التي عكستها حالة التفاؤل بين أوساط المتعاملين، من السيولة التي ضختها الهيئة العامة للاستثمار عبر محفظتها الوطنية.

ولم تؤثر عمليات جني الأرباح الأخيرة على المحصلة الأسبوعية للسوق، نظرا لمحدوديتها وتركزها على قطاع العقارات والخدمات المالية.

ومع انطلاقة السوق في 2017 لوحظ الإقبال المتزايد من قبل المحافظ والصناديق الاستثمارية وكذلك الأفراد المستثمرون على الأسهم القيادية، والتي حظيت بتداولات جيدة على مدار جلسات الأسبوع التي اقتصرت، وزاد الزخم على هذه النوعية من الأسهم في الجلستين الأخيرتين بشكل كبير مما أدى إلى قفزة السيولة لأعلى مستوى لها في تداولات الأربعاء الماضي.

واستحوذت الأسهم القيادية واخرى تشغيلية على النصيب الأكبر من أحجام السيولة بالسوق من أبرزها اسهم «الوطني» و«بيتك» و«زين» و«أجيليتي»، وهو ما كشف عن تحركات المستثمرين لبناء مراكز استثمارية، خاصة مع اقتراب الإعلان عن نتائجه السنوية وسط توقعات بان تعلن عن توزيعات نقدية جيدة استنادا إلى نمو أرباحها في نهاية التسعة أشهر الأولى من 2016.

مؤشرات جلسة الخميس

وأنهت المؤشرات آخر تعاملات الأسبوع على تباين، حيث أغلق المؤشر السعري على ارتفاع بـ 84 نقطة عند 6436 نقطة مسجلا أعلى مستوى منذ مارس 2015، وتراجعت السيولة بنحو 3,6٪ لتسجل 63 مليون دينار في آخر جلسات الأسبوع.

وتراجع مؤشر كويت 15 الذي يقيس أداء الشركات الأعلى من حيث القيمة السوقية والتداولات بـ 5 نقاط مغلقا عند 945 نقطة، في المقابل ارتفع المؤشر الوزني بنقطة واحدة مغلقا عند 408 نقاط.

وعلى صعيد الأسهم ارتفع سهم «زين» بـ 10 فلوس مغلقا عند 470 فلسا، وسهم «المباني» مغلقا عند 890 فلسا (+ 10)، يليهما سهم «بنك وربة» بفلسين مغلقا عند 246 فلسا.

وفي المقابل تراجع سهم «ميزان» بـ 20 فلسا، مغلقا عند 940 فلسا، تبعه سهما «وطني» و«بيتك» بـ10 فلوس عند 690 فلسا، و580 فلسا، على الترتيب. واستقرت أسهم «أغذية» و«أريد» و«فيفا» و«أجيليتي» و«صناعات» عند 2620 فلسا، و1180 فلسا، و900 فلسا، و690 فلسا، و142 فلسا، على التوالي.

حالة من التفاؤل تسيطر على أوساط المتداولين على مدار جلسات هذا الأسبوع (قاسم باشا)

باعت 2,2 مليار دولار في 5 أشهر

الكويت تخفض حيازتها من السندات الأميركية بـ 400 مليون دولار في نوفمبر

أحمد موسى

واصلت الكويت خفض حيازتها من السندات الأميركية بعد قيامها ببيع 400 مليون دولار في شهر نوفمبر 2016 ليبلغ إجمالي حيازة الكويت من سندات الخزانة الأميركية نحو 29,4 مليار دولار مقابل 29,8 مليار دولار في أكتوبر.

ورفعت الكويت من إجمالي بيعها للسندات إلى قيمته 2,2 مليار دولار من السندات الأميركية منذ يوليو حتى نوفمبر.وكشفت بيانات حديثة لوزارة الخزانة الأميركية عن انخفاض حيازة الكويت من السندات بنحو 400 مليون دولار بالإضافة إلى 700 مليون دولار في أكتوبر وهي نفس القيمة التي خفضتها في شهر سبتمبر. وتوزع إجمالي السندات التي تمتلكها الكويت على 3,6 مليارات دولار سندات قصيرة الأجل، ونحو 25,7 مليار دولار سندات خزانة طويلة الأجل. وتراجع حجم سندات الخزانة التي تمتلكها الكويت إلى نحو 4,9٪ من إجمالي أصولها الخارجية التي تقدرها وكالة موديز للتصنيف الائتماني بنحو 592 مليار دولار، والتي يديرها صندوق الثروة السيادي.

وعربيا، زادت السعودية من اجمالي سنداتها الأميركية بنحو 3,4 مليارات دولار في نوفمبر عن شهر أكتوبر لتبلغ 100,1 مليار دولار بعد سلسلة متتالية من الخفض خلال الاشهر الماضية.وباعت الامارات نحو 1,4 مليار دولار من سنداتها الأميركية في نوفمبر لتبلغ 63 مليار دولار، فيما بلغ إجمالي حيازة البحرين نحو 918 مليون دولار وعمان بنحو 15 مليار دولار.

وأفصحت وزارة الخزانة الأميركية في مارس الماضي لأول مرة منذ 4 عقود عن حجم سندات الخزانة التي تمتلكها الدول الخليجية.

وأزاحت اليابان الصين من على عرش قائمة اكبر حائزي سندات الخزانة الأميركية لأول مرة، حيث بلغت حيازة اليابان من السندات الأميركية نحو 1,1 تريليون دولار فيما بلغت ملكية الصين نحو تريليون دولار.وواصل صندوق الثروة السيادي للنرويج أكبر الصناديق السيادية بالعالم في مبيعاته من السندات الأميركية لتبلغ 47,7 مليار دولار ليبلغ إجمالي مبيعاته من السندات الأميركية منذ نهاية 2015 نحو 22 مليار دولار.

ويذكر أن عائدات السندات الأميركية سجلت مستويات قياسية عند 2,4٪ وهي اعلى مستوى وصلت اليه منذ سبتمبر 2014 وذلك بعد إشارات من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركية بمواصلة رفع أسعار الفائدة مستقبلا.

ورفع مجلس الاحتياطي الاتحادي أسعار الفائدة قصيرة الأجل الشهر الماضي للمرة الثانية منذ الأزمة المالية العالمية في الفترة بين 2007 و2009 حين خفض أسعار الفائدة إلى قرب الصفر وبدأ شراء كميات ضخمة من أدوات الخزانة والأوراق المالية المدعومة برهون عقارية لخفض تكاليف الاقتراض الطويلة الأجل. ويتوقع مجلس الاحتياطي رفع سعر الفائدة الأساسي القصير الأجل «مرات قليلة سنويا» حتى عام 2019 بما يضعه قرب المستوى المستدام لسعر الفائدة الطويل الأجل البالغ 3٪.

«رويترز»: 78 مليار دولار إصدارات لأدوات الدين في 2016

145٪ نمو إصدار السندات لتسجل أعلى زيادة منذ ثمانينيات القرن الماضي في المنطقة

السعودية الأكثر نشاطاً في الشرق الأوسط في الإصدارات

51٪ تراجع رسوم الاكتتاب في أسواق المال.. الأدنى منذ 12 عاماً

محمود عيسى

قالت وكالة تومسون رويترز ان إصدارات أدوات الدين في الشرق الأوسط في 2016 بلغت 77,8 مليار دولار مستمدة الدعم من الإصدار السعودي الذي طرحته المملكة في أكتوبر الماضي وبلغت قيمته 17,8 مليار دولار، وهو ما يعتبر أعلى قيمة لجمع الديون عبر إصدار السندات التي تشهدها المنطقة منذ عام 1980 ويمثل زيادة نسبتها 145٪ عن قيمة الإصدارات في دول المنطقة في عام 2015 وذلك وفقا لما جاء في التحليل السنوي للبنوك الاستثمارية الصادر عن وكالة «تومسون رويترز» لشؤون الاستثمارات المصرفية في منطقة الشرق الاوسط.

وقال مدير عام الوكالة لشؤون الشرق الاوسط نديم نجار ان الرسوم التي حصلت عليها البنوك الاستثمارية في الشرق الأوسط في العام الماضي بلغت 820,8 مليون دولار مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 18٪ عنها في 2015 وتمثل أيضا أعلى رسوم سنوية مجمعة تحصل عليها البنوك منذ عام 2008.

وكانت السعودية الدولة الأكثر نشاطا في الشرق الأوسط بنسبة 29٪ من النشاط العام للإصدارات، تليها الإمارات وقطر فيما ارتفع إصدار سندات الدين الإسلامية الدولية 24٪ في العام على أساس سنوي لتصل قيمتها الى 37,9 مليار دولار في عام 2016.

وتولى بنك «اتش اس بي سي» البريطاني صدارة ترتيب إصدارات السندات الشرق أوسطية خلال عام 2016 بحصة بلغت 13,3٪ من السوق، في حين تولت مجموعة سي آي إم بي المركز الاول في الإصدارات الإسلامية بحصة بلغت 13,5٪. وقال نجار «ان قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ المعلنة ذات العلاقة بالشرق الاوسط بلغت 46,9 مليار دولار خلال 2016 مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 16٪ عن القيمة المسجلة في 2015، وتمثل أدنى إجمالي سنوي لمثل هذه العمليات في المنطقة منذ عام 2013.

وبلغ إجمالي الإصدارات المتعلقة بالأسهم في الشرق الأوسط 2,6 مليار دولار في 2016، بانخفاض 5,5٪ على أساس سنوي والأدنى في المنطقة منذ عام 2004». وقال نجار انه فيما يتعلق بالرسوم التي تقاضتها البنوك الاستثمارية، فقد ارتفعت رسوم الإقراض المشترك بنسبة 50٪ على أساس سنوي لتصل الى 444 مليون دولار، وهو أعلى مستوى تسجله منذ 9 سنوات، في حين ارتفعت الرسوم على ديون الأسواق المالية بأكثر من الضعف لتصل الى 134مليون دولار.

أما الرسوم الناتجة عن عمليات الاستحواذ والاندماج التي تم إنجازها خلال عام 2016 فقد بلغت 201 مليون دولار، بانخفاض نسبته 20٪ عما كانت عليه في 2015، وأدنى إجمالي سنوي لهذا النوع من الرسوم على الاستحواذات والاندماجات منذ عام 2012. وتراجعت رسوم الاكتتاب في أسواق المال بنسبة 51٪ لتصل الى 41,8 مليون دولار وهو أدنى لها منذ 12 عاما. وشكلت رسوم القروض المشتركة 54٪ من إجمالي رسوم الخدمات المصرفية الاستشارية في الشرق الأوسط بوجه عام وهي أعلى نسبة مئوية منذ عام 2004، وشكلت أتعاب ورسوم الاستشارات المنجزة 24٪ من إجمالي الرسوم في المنطقة، في حين بلغت الرسوم في أسواق الدين، ورسوم الاكتتابات والأوراق المالية 16٪ و5٪ على التوالي.